المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

16 أبريل 2025

أسبوع الترقب والتصعيد:
بين تهدئة أمريكية مؤقتة
وتصعيد صيني متسارع

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. ماهر الشريف

مستشار التحرير
أ. محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الفريق البحثي
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
أمل إسماعيل
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم
ندى محمود بهاء
أحمد حجازي
نوران جعفر

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

18 معلومة مصورة

19 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

19 آسيا في مرمى التعريفات: كيف تستجيب الاقتصادات الآسيوية لحواجز ترامب الجمركية؟

29 «حروب التجارة تُشعل الأسعار: التضخم العالمي تحت مجهر النزاعات الاقتصادية»

38 مخزون مصر من السلع الإستراتيجية

تقديم

ما لبث أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن فرض رسوم جمركية جديدة واسعة النطاق على السلع المستوردة من عدد من دولة حول العالم، حتى أصدر قرار بتعليق رفع الرسوم الجمركية لمدة 90 يوما ليخلق ذلك حالة من الترقب جمعت بين الارتياح المؤقت والحذر الشديد.

وقد أسهم استثناء الصين من قرار التعليق في تصعيد التوترات التجارية؛ إذ تبادلت الولايات المتحدة والصين إصدار قرارات بفرض رسوم جمركية انتقامية على واردات كل منهما، مما أدخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة تتسم ملامحها بـ تصعيد الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم.

محليًا، اتخذت مصر إجراءات استباقية في التعامل مع الحرب التجارية العالمية، من خلال التحوط في شراء بعض السلع الاستراتيجية، وتترقب الساحة الاقتصادية نتائج اجتماع لجنة السياسة النقدية المقرر انعقادها الخميس الموافق17 ابريل وسط توقعات بتحريك أسعار الفائدة من قبل عدد من بنوك الاستثمار، وفي إطار تنفيذ وثيقة مليكة الدولة جاري العمل على طرح 5 شركات بالبوصة المصرية خلال العالم الجاري والعام المقبل.

إقليميًا، وفي ظل التوترات العالمية الناتجة عن السياسات التجارية الأمريكية، أعلن الاتحاد الأوروبي والإمارات عن اتفاق لبدء مفاوضات تهدف إلى إبرام اتفاقية تجارة حرة، كما تسعى تركيا إلى تعزيز التعاون الدولي وتوسيع شراكاتها التجارية، وبصفة خاصة في القارة الافريقية والشرق والاوسط ودول الخليج لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

وفي قطاع الطاقة والبيئة، تعافت أسعار النفط والغاز الطبيعي بعدما علق الرئيس الأميركي دونالد ترامب خططه لفرض رسوم جمركية أعلى، ومن جهة أخرى، شهدت درجات الحرارة العالية شهر مارس 2025 ارتفاعًا غير مسبوق، ليصبح مارس 2025 هو ثاني أكثر الشهور حرارة على مستوي العالم بعد مارس 2024، بما يؤدي إلى اضطرابات في عدد من القطاعات الحيوية.

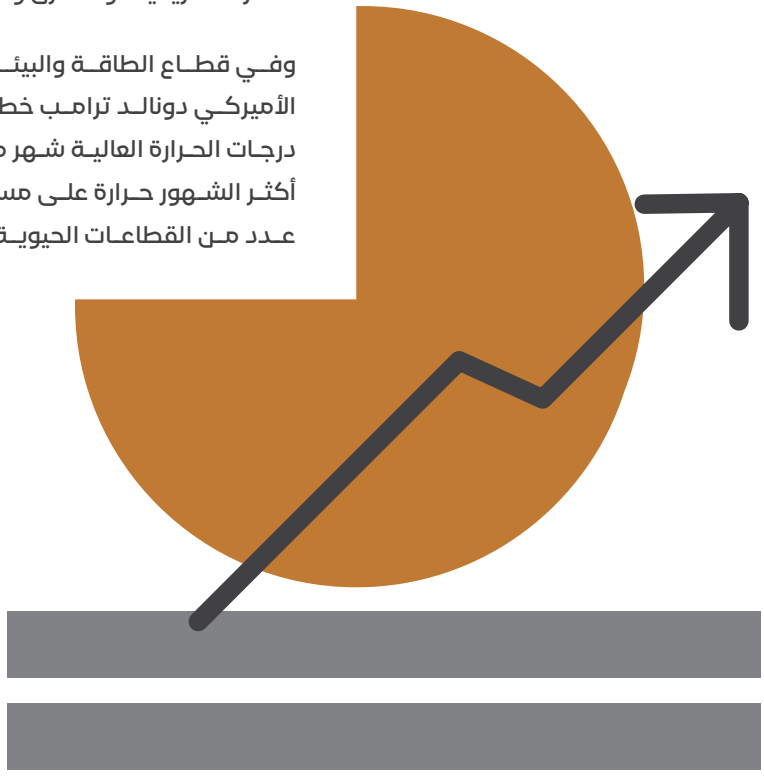

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

توقعات بخفض الفائدة في مصر وسط الحذر من ضبابية التجارة العالمية

أجمع 11 بنكاً استثمارياً وهم: «إي إف جي القابضة»، و«بلتون»، و«النعيم»، و«زيلا كابيتال»، و«سي آي كابيتال»، و«الأهلي فاروس»، و«برايم»، و«مباشر المالية»، و«ثاندر»، و«كايرو كابيتال»، و«عربية أون لاين». - على أن البنك المركزي المصري سيخفض أسعار الفائدة خلال اجتماعه المقرر الخميس الموافق 17 من أبريل الجاري الذي يعد الاجتماع الثاني منذ بداية العام، بني ذلك القرار على التوقعات التي تشير إلى تباطؤ وتيرة التضخم في البلاد، لكن وسط حذر مدفوع بحالة عدم اليقين إزاء أوضاع التجارة العالمية، بعد قرارات الرسوم الجمركية الصادرة عن الولايات المتحدة وردود الأفعال عليها، والتوقعات بتسببها في موجه عالمية من التضخم.

وأرجع المحللون توقعاتهم بخفض الفائدة في نطاق يتراوح بين 100 و300 نقطة أساس (1% إلى 3%) إلى تسارع وتيرة تباطؤ معدل التضخم في مصر على مدى الشهور الثلاثة الماضية، إذ تباطأ الارتفاع في أسعار المستهلكين بمدن مصر بوتيرة حادة من 23.2% في يناير إلى 12.8% في فبراير، قبل أن يزيد قليلاً ليصل إلى 13.6% في مارس، إلا أن تلك المعدلات للتضخم بعيدة تماما عن سعر الفائدة البالغ 28%، وهو الأمر الذي يعني ارتفاع الفائدة الحقيقة إلى حوالى 14.4% (الفائدة الحقيقية = معدل الفائدة – معدل التضخم) وهو أعلى مستوى في 10 سنوات.

مصر تتعاقد مع بنكي استثمار لطرح 5 شركات مملوكة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية

تعاقد «صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية»، و«جهاز مشروعات الخدمة الوطنية» للقوات المسلحة، مع بنكي الاستثمار «إي إف جي هيرميس» لترويج وتغطية الاكتتاب، و«سي آي كابيتال» لترويج وتغطية الاكتتاب، لطرح 5 شركات حكومية بالبورصة خلال العامين الحالي والمقبل.

أضاف بيان لمجلس الوزراء المصري أن الشركات التي ستطرح بالبورصة هي «وطنية»، «شل أوت»، «سايلو الغذائية»، «صافي»، «الشركة الوطنية للطرق»، وهي شركات تابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية.

كان رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي أعلن في ديسمبر الماضي، أن بلاده تخطط لطرح 10 شركات على الأقل خلال عام 2025، من بين الشركات المطروحة 4 مملوكة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية. وبالإضافة لهذه الشركات، تعتزم الحكومة طرح حصص بالشركات المدرجة ضمن برنامج الطروحات الحكومية، وهي محطة رياح جبل الزيت، وشركة الأمل الشريف للبلاستيك، ومصر للصناعات الدوائية، وشركة «سيد» للأدوية .

مصر تتحوط من الحرب التجارية بتعزيز مخزون السلع الاستراتيجية

بدأت مصر اتخاذ إجراءات استباقية في التعامل مع الحرب التجارية العالمية، من خلال التحوط في شراء بعض السلع الاستراتيجية، بحسب الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، الذي أشار إلى أن الحكومة بدأت بسلعة القمح بعد رفع سعرها محلياً لضمان أكبر نسبة توريد.

ورفعت الحكومة المصرية نهاية العام الماضي سعر توريد أردب القمح المحلي لموسم 2025 إلى 2200 جنيه بتكلفة إضافية 6 مليارات جنيه.

توقع الدكتور مصطفي مدبولي أن يشهد العالم موجة تضخم كبيرة، يصحبها ركود اقتصادي، بضغط الحرب التجارية التي تسببت فيها رسوم ترامب. يمكنكم قراءة المزيد عن هذا الموضوع في الجزء الثالث من نشرتنا الاخبارية الخاصة بالمقالات التحليلية.

انخفاض في عجز الميزان التجاري لمصر خلال يناير

سجّل الميزان التجاري المصري تراجعًا طفيفًا في قيمة العجز خلال شهر يناير 2025، ليصل إلى 3.42 مليار دولار، مقابل 3.44 مليار دولار في الشهر ذاته من العام الماضي، بانخفاض نسبته 0.58%، بحسب ما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نشرته الشهرية لبيانات التجارة الخارجية.

يعكس هذا التحسن النسبي في العجز التجاري، استمرار التقدّم في الأداء التصديري للاقتصاد المصري، مدعومًا بارتفاع قيمة الصادرات، التي بلغت 4.36 مليار دولار خلال يناير 2025، بنمو سنوي 20.1% مقارنة بـ3.63 مليار دولار في يناير 2024.

يُعزى هذا النمو في الصادرات إلى ارتفاع شحنات عدد من السلع، أبرزها الملابس الجاهزة التي صعدت بنسبة 15%، والعجائن والمستحضرات الغذائية بنسبة 31%، ومنتجات الحديد مثل القضبان والأسلاك بنسبة 24.7%، إلى جانب البقول الجافة التي ارتفعت بنسبة 15.6%

احتياطي مصر الأجنبي يرتفع 363 مليون دولار في مارس مدعومًا بمكاسب الذهب

ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي بنحو 363 مليون دولار ليسجل 47.76 مليار دولار بنهاية مارس الماضي، مقابل نحو 4.39 مليار دولار في فبراير. جاء الارتفاع في مدعوما بزيادة قيمة احتياطي الذهب بنحو 755 مليون دولار، بحسب بيانات البنك المركزي المصري.

وعلى المستوى العالمي، ارتفعت أسعار الذهب خلال مارس الماضي بنسبة 9.4 %، وبقيمة 268 دولارًا، حيث افتتحت التعاملات عند مستوى 2858 دولارًا، واختتمت التعاملات عند 3126 دولارًا في 31 مارس.

وارتفعت قيمة احتياطي مصر من الذهب خلال مارس بنسبة 6.37% لتصل إلى 12.6 مليار دولار، مقابل نحو 11.85 مليار دولار في فبراير. بحسب البيانات، يكون احتياطي مصر من النقد الأجنبي قد ارتفع بنحو 7.4 مليارات دولار في عام، حيث سجل نحو 40.36 مليار دولار بنهاية مارس 2024 .

أحداث اقليمية

الإمارات والاتحاد الأوروبي يطلقان مفاوضات للتجارة الحرة لتعزيز الشراكة الاقتصادية

أعلن الاتحاد الأوروبي والإمارات عن اتفاق لبدء مفاوضات تهدف إلى إبرام اتفاقية تجارة حرة، في ظل التوترات العالمية الناتجة عن السياسات التجارية الأمريكية، وجاء هذا الإعلان عقب اتصال هاتفي بين رئيسة المفوضية الأوروبية ورئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

وستتناول المفاوضات مجالات متعددة تشمل تجارة السلع والخدمات، والاستثمار، إلى جانب التعاون في قطاعات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والذكاء الاصطناعي. وتهدف الاتفاقية إلى إزالة الحواجز التجارية وتحسين وصول السلع والخدمات إلى الأسواق، كما أكد الشيخ محمد بن زايد أن الاتفاق يعكس الرغبة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وفتح آفاق جديدة للتنمية المشتركة .

تركيا تعزز شراكاتها التجارية العالمية وتوسّع نفوذها في الأسواق الناشئة

أكد وزير التجارة التركي، أن بلاده تسعى إلى تعزيز التعاون الدولي وتوسيع شراكاتها التجارية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، مشيرًا إلى أهمية خفض الحواجز التجارية وتعزيز الشفافية. كما أعلن عن إطلاق «منتدى الأسواق الناشئة» بالتعاون مع منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية الذي انعقد في إسطنبول في 10 أبريل 2025، ليكون منصة حوار دولية لتنسيق الجهود حول قضايا التجارة والاستثمار في الدول النامية.

وفيما يتعلق بالقارة الإفريقية، أوضح الوزير أن تركيا شهدت نموًا هائلًا في علاقاتها الاقتصادية مع دول أفريقيا منذ عام 2003، إذ ارتفع عدد مكاتبها التجارية من 4 إلى 31، ووقعت عشرات الاتفاقيات التجارية والاستثمارية مع العديد من الدول الأفريقية. كما بلغ حجم التجارة بين تركيا وأفريقيا 37 مليار دولار في 2024، فيما تجاوزت الاستثمارات التركية في القارة 10 مليارات دولار، ونفذت شركات المقاولات التركية ما يفوق 2000 مشروعًا بقيمة 96.6 مليار دولار.

وفي منطقة الشرق الأوسط والخليج، أشار وزير التجارة التركي إلى نمو التجارة التركية مع هذه الدول بشكل كبير، حيث ارتفعت من 8.9 مليار دولار في 2003 إلى 61.7 مليار دولار في 2024. كما اجتذبت تركيا استثمارات خليجية بنحو 14 مليار دولار، ونفذت شركاتها أكثر من 2400 مشروعًا بقيمة 126 مليار دولار. وتعمل تركيا على دعم صادراتها نحو الأسواق البعيدة والدول الإسلامية، وتسعى إلى زيادة حصتها من الصادرات الإسلامية إلى 30%، بدعم من البعثات التجارية المنتشرة في حوالي 109 دولة .

أحداث دولية

التضخم الأميركي يتباطأ في مارس قبيل انعكاس تأثير الرسوم الجمركية

تباطأ التضخم الأساسي في الولايات المتحدة بشكل غير متوقع في مارس، مما يوفر بعض الارتياح للمستهلكين قبل فرض الرسوم الجمركية واسعة النطاق والتي قد تساهم في رفع ضغوط الأسعار.

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين، مع استبعاد تكاليف الغذاء والطاقة والتي تتسم بالتقلب، بنسبة 0.1% مقارنةً بشهر فبراير، مسجلاً أقل معدلاته منذ تسعة أشهر، وفقاً لبيانات مكتب إحصاءات العمل. وبالمقارنة مع مارس من العام الماضي، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 2.8%، مستقراً عند أدنى مستوى له منذ ما يقرب من أربع سنوات.

وانخفض مؤشر أسعار المستهلك الإجمالي 0.1% عن الشهر السابق، مسجلاً أول انخفاض له منذ ما يقرب من خمس سنوات، وعلى أساس سنوي، ارتفع المؤشر 2.4% على أساس سنوي .

البيت الأبيض: الرسوم الجمركية على الصين تبلغ 145%

تبلغ الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على الواردات الصينية الآن 145% على الأقل. وتشمل الرسوم تعريفات بنسبة 125% ضمنها الرسوم المتبادلة، بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على الصين رداً على ضرائب الاستيراد الأميركية، وفقاً لمذكرة صادرة عن البيت الأبيض. وتشمل أيضاً معدلًا بنسبة 20% فرضه ترامب في وقت سابق من هذا العام بسبب بتهريب الفنتانيل .

من جانب آخر، قرر الاتحاد الأوروبي تأجيل تطبيق التعريفات الجمركية المضادة على الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 90 يوماً. بعد أن قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وقف تطبيق الرسوم الجمركية الشاملة لمدة 90 يوماً، عدا الصين، بعد ساعات من بدء تطبيقها، إذ تسببت في موجة بيعية عالمية.

وقالت أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية، إن بروكسل تريد منح فرصة للمفاوضات، وأن جميع الخيارات متاحة على الطاولة. لكن في الوقت نفسه، شددت

رئيسة الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي على أن الأعمال التحضيرية من الإجراءات المضادة مستمرة. وكان الاتحاد الأوروبي وافق على أول جولة من الإجراءات الانتقامية ضد أميركا، وكان من المقرر تنفيذها يوم الخامس عشر من أبريل .

آسيا الحذرة تتحرك لضمان إعفاء دائم من رسوم ترامب

تباينت رُدود أفعال المسؤولين في دول آسيوية تجاه قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب تعليق رفع الرسوم الجمركية لمدة 90 يوماً على عشرات الشركاء التجاريين بين مزيج من الارتياح والحذر، وبعض السخرية.

بعض الدول مثل فيتنام، التي كانت تواجه رسوماً بنسبة 46%، واليابان التي كانت معرضة لضريبة إضافية بنسبة 24%، واصلت التحرك لضمان أن يكون هذا التعليق المؤقت دائماً. كوريا الجنوبية رحبت بالتأجيل، معتبرة أنه يمنح الصناعات المحلية وقتاً لتقليل الاضطرابات، فيما أكدت تايلندا أنها ستمضي قدماً في جهودها لتحقيق توازن في تجارتها مع الولايات المتحدة ، يمكنكم قراءة المزيد عن هذا الموضوع في الجزء الثالث من فقرتنا الاخبارية إذ نحلل بالتفصيل ردود فعل الدول الاسيوية على قرار ترامب للتعريفات.

أخبار الشركات

تسجيل أسهم Apple Teslag وأسهم التكنولوجيا الأخرى مكاسب تاريخية بعد تعليق ترامب التعريفات الجمركية

بعد أن خسرت عملاقة التكنولوجيا ما يقرب من 800 مليون دولار من قيمتها السوقية، سجلت الأسهم العالمية ارتفاعًا بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه سيؤجل الرسوم الجمركية الكبيرة التي فرضها على عشرات الدول.

فارتفعت تسلا وإنفيديا بنسبة 18% و22% على التوالي، بينما ارتفعت شركة ميتا بلاتفورمز لعلامة مارك زوكربيرغ بنسبة 15%. وارتفعت أمازون بنسبة 12%، فيما زادت قيمتا مايكروسوفت وألفابت بنحو 10% لكل منهما، ومع ذلك، لا تزال الأمور غير جيدة بالنسبة لشركة آبل، حيث لا يزال مركز تصنيعها الرئيسي في الصين.

آبل تنقل 600 طن من هواتف آيفون جوًا من الهند «لتفادي» تعريفات ترامب

استأجرت شركة آبل طائرات شحن لنقل 600 طن من أجهزة آيفون، أو ما يصل إلى 1.5 مليون جهاز، من الهند إلى الولايات المتحدة، في محاولة لتجاوز رسوم الرئيس دونالد ترامب وتم التحذير من أن أسعار آيفون في الولايات المتحدة قد ترتفع، نظرًا لاعتماد آبل الكبير على الواردات من الصين، والذي تخضع رسومه لأعلى معدل رسوم من ترامب بنسبة 145% تعد هذه النسبة مرتفعة جدًا مقارنةً برسوم 26% على الواردات من الهند، التي تم تعليقها لمدة 90 يومًا.

ترامب يهدد شركة TSMC أنها ستدفع ضريبة بنسبة 100% إذا لم تُنشئ مصانعها في الولايات المتحدة

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إنه أبلغ شركة تصنيع أشباه الموصلات التايوانية «TSMC» بأنها ستدفع ضريبة تصل إلى 100% إذا لم تُنشئ مصانعها في الولايات المتحدة. وكانت الشركة قد تعهّدت في وقت سابق ببناء مصانع جديدة لها داخل البلاد.

وصرّحت تايوان بأن تعزيز استثمارات شركاتها في صناعة الرقائق داخل أميركا سيجعلها أكثر قوة. وتعهد رئيس وزراء تايوان، تشو جونغ-تاي، بالحفاظ على «المكانة الرئيسية» للجزيرة

في سلسلة التوريد العالمية لشرائح أشباه الموصلات، وجاء هذا التعهّد بعد إعلان شركة «TSMC» عن استثمار بقيمة 100 مليار دولار لبناء مصانع جديدة في الولايات المتحدة.

أرامكو وسينوبك وياسرف توقع اتفاقية إطارية لمشروع مشترك لتوسعة بتروكيماوية مُخطط لها

أعلنت أرامكو، إحدى الشركات المتكاملة الرائدة في العالم في مجال الطاقة والكيميائيات، والشركة الصينية للبترول والكيماويات (سينوبك)، وشركة ينبع أرامكو سينوبك للتكرير (ياسرف) عن توقيع اتفاقية إطارية للمشروع تهدف إلى تمهيد الطريق لتوسع بتروكيماوي كبير في ياسرف، في ينبع، على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية. وهو مشروع مشترك مملوك لشركة أرامكو (62.5%) وسينوبك (37.5%)، وتعد ياسرف واحدة من عدد من الشراكات الاستراتيجية بين أرامكو وسينوبك.

إيني الإيطالية تخطط لاستثمار 26 مليار دولار في 3 دول عربية من ضمنهم مصر خلال 4 سنوات

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة إيني Eni الإيطالية للطاقة، إن شركته ستضخ استثمارات بنحو 24 مليار يورو (26.24 مليار دولار) في كل من الجزائر، وليبيا، ومصر، على مدار الأعوام الأربعة القادمة من أجل المساهمة في رفع إنتاج الطاقة.

وذكر الرئيس التنفيذي للشركة الإيطالية، في مؤتمر للطاقة في مدينة رافينا الإيطالية، أن شركته ستضخ في الأعوام الأربعة المقبلة أكثر من ثمانية مليارات يورو في كل منهما.

وأفاد بأن الدول الثلاث التي تعتزم الشركة ضخ تلك الاستثمارات تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في توريد الطاقة للجانب الأوروبي، لكنها بحاجة إلى استثمارات خارجية من أجل زيادة إنتاجها وسد الطلب المحلي المتصاعد. وتعد شركة Eni من كبار الشركات الأجنبية المستثمرة بالفعل في قطاع الطاقة بمنطقة الشمال الأفريقي.

أسواق المال

شهدت الأسواق العالمية تباينًا حادًا في أداء مؤشرات الأسهم يوم الخميس 10 أبريل 2025، حيث تراجعت المؤشرات الأميركية بشكل ملحوظ مع عودة المخاوف بشأن التداعيات الاقتصادية للرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس دونالد ترامب، إذ انخفض مؤشر «إس آند بي 500» بنسبة 2.3% و«ناسداك 100» بنسبة 2.8%، بعد صعود كبير في الجلسة السابقة عقب إعلان هدنة جمركية مؤقتة. في المقابل، قفزت الأسواق الأوروبية لأعلى مستوياتها في خمس سنوات، حيث ارتفع مؤشر «ستوكس 600» بنسبة 7.3%، و«داكس» الألماني بنسبة 7.8%، و«كاك 40» الفرنسي بنسبة 6.4%، مدفوعة بتعليق الرسوم الجمركية. على الصعيد الإقليمي، سجلت البورصة السعودية أفضل أداء في المنطقة بارتفاع 3.7% مدعومة بصعود واسع في القطاعات الكبرى، في حين أنهت البورصة المصرية آخر جلسات الأسبوع على صعود قوي بنسبة 2.43% لمؤشرها الرئيسي، مدعومة بمشتريات المستثمرين المحليين، رغم اتجاه الأجانب والعرب للبيع.

أخبار الطاقة

أسعار الغاز تتعافى في أوروبا بعد تعليق الرسوم الأميركية

تعافت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بعدما علق الرئيس الأميركي دونالد ترامب خططه لفرض رسوم جمركية أعلى على عشرات الشركاء التجاريين -باستثناء الصين- ما هدأ من المخاوف بشأن ضرر اقتصادي محتمل قد يؤثر سلبياً على طلب الطاقة.

وقد بدأت شركات الطاقة الأوروبية بالفعل حقن كميات من الغاز في مواقع التخزين مبكراً خلال الأيام الماضية، متجاوزة متوسط السنوات الخمس الماضية. رغم ذلك، يواجه المتداولون موسماً صعباً للغاية هذا العام لتخزين الغاز، بعد أن أدت فترات الطقس قارس

البرودة والجاف إلى بقاء مخزونات الغاز الأوروبية ممتلئة بثلث طاقتها فقط مع نهاية فصل الشتاء.

وارتفعت العقود المستقبلية للشهر التالي في هولندا، التي تُعد المؤشر المرجعي لأسعار الغاز في أوروبا، 3.5% لتصل إلى 34.84 يورو لكل ميغاواط في الساعة عند 10:47 صباحاً بتوقيت أمستردام .

أسعار النفط تنخفض.. وخام برنت لشهر يونيو فوق 65 دولارًا

تراجعت أسعار النفط، خلال تعاملات اليوم الخميس 10 أبريل 2025، وسط مخاوف من ركود اقتصادي يهدد الطلب جراء حرب الرسوم الجمركية. وصعّد الرئيس الأميركي دونالد ترمب، حربه التجارية مع الصين، أكبر مستورد للنفط، على الرغم مع إعلانه تعليق الرسوم الجمركية المفروضة على دول أخرى لمدة 90 يومًا.

وكانت أسعار النفط قد أنهت تعاملاتها، الأربعاء 9 أبريل، على ارتفاع بنسبة 4.5% لتسجل أول مكاسب في 5 جلسات، بعد قرار ترمب الجديد بتعليق الرسوم الجمركية .

تعاون مصري – فرنسي في مشروع للهيدروجين الأخضر بتكلفة 7 مليارات يورو

وقعت مصر اتفاقية تعاون مع تحالف شركات "مصري – إماراتي – فرنسي" لتطوير وتشغيل محطة متكاملة لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته بتكلفة 7 مليارات يورو بمنطقة رأس شقير بالبحر الأحمر. تأتي الاتفاقية في إطار عدة اتفاقيات وقعها الجانبان المصري والفرنسي بالتزامن مع زيارة رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون للقاهرة.

سيضخ تحالف الشركات استثمارات مباشرة بقيمة مليارى يورو لتمويل المرحلة الأولى من المشروع، على أن تصل التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمراحل الثلاث إلى 7 مليارات يورو يتم تمويلها بالكامل من قبل شركة المشروع .

أخبار البيئة

ارتفاع تاريخي لدرجات الحرارة العالمية

شهدت درجات الحرارة العالية شهر مارس 2025 ارتفاعًا غير مسبوق، حيث استمرت موجات الحر التي بدأت قبل عامين نتيجة لتغيرات المناخ المستمرة، ليصبح مارس 2025 هو ثاني أكثر الشهور حرارة على مستوي العالم بعد مارس 2024. وهو ما يسلط الضوء على استمرار تأثيرات الاحتباس الحراري لتتراوح الأحوال المناخية في بعض المناطق بين موجات حر شديدة وأمطار غزيرة، وذلك مثل ما حدث في إسبانيا والبرتغال، بينما تعرضت مناطق أخرى للجفاف مثل هولندا وشمال ألمانيا. وعلى الرغم من أن ظاهرة النينو قد تسببت في ارتفاع درجات الحرارة في 2023 و2024، إلا أن درجات الحرارة بقيت مرتفعة بشكل استثنائي في 2025، مما يشير إلى أن العوامل الأخري المساهمة في تغير المناخ قد تكون قد فاقمت الوضع.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الارتفاعات في درجات الحرارة تتجاوز بكثير المعدلات الطبيعية التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية، وهو ما يعكس التأثيرات المستمرة للنشاط البشري خصوصًا من خلال حرق الوقود الأحفوري. ارتفاع درجات الحرارة بهذا الشكل الحاد يُعد ناقوس خطر اقتصادي، إذ يتسبب في اضطرابات كبيرة لقطاعات حيوية، أبرزها:

الزراعة: يؤدي الجفاف أو الأمطار غير المتوقعة إلى تدمير المحاصيل وتقليص الإنتاج، مما يرفع أسعار الغذاء ويزيد من التضخم، خاصة في الدول المستوردة.

الطاقة: تزداد الضغوط على شبكات الكهرباء بسبب الاعتماد المكثف على التكييف والتبريد، ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتهديد استقرار الإمدادات.

الصحة العامة: موجات الحر تؤثر سلبًا على الصحة، مما يزيد من الإنفاق على الرعاية الصحية، ويقلل من إنتاجية العمال، ويؤثر على النمو الاقتصادي الكلي.

البنيــة التحتيــة: تضـرر الطـرق والمبانـي وشـبكات الميـاه مـن التغيـرات المناخيـة المتطرفـة يعنـي الحاجـة لصيانـة أو إعـادة بنـاء بتكاليـف مرتفعـة.

الاسـتثمارات والمخاطـر الماليـة: تنخفـض شـهية المسـتثمرين نحـو الـدول ذات التعـرض العالـي للمخاطـر المناخيـة، ممـا قـد يـؤدي إلـى تراجـع تدفقـات رؤوس الأمـوال الأجنبيـة، ويزيـد مـن عـبء الديـون.

فـي المجمـل، تؤكـد هـذه المؤشـرات أن التغيـر المناخـي لـم يعـد قضيـة بيئيـة فقـط، بـل تحـول إلـى عامـل اقتصـادي حاسـم يفـرض علـى الـدول تبنـي سياسـات خضـراء واسـتثمارات مسـتدامة لتقليـل الأضـرار وتقويـة القـدرة علـى التكيـف مـع الواقـع المناخـي الجديـد.

.. معلومة مصورة

تصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

التاريخ	القرار
1 فبراير	أصدر ترامب ورقة حقائق وعدد من الأوامر التنفيذية متضمنة فرض تعريفات جمركية على الصين (10٪)
4 فبراير	دخلت قرارات 1 فبراير حيز التنفيذ وطبقت الإدارة الامريكية فرض 10٪ تعريفة جمركية على وارداتها من الصين، كما الغت الحد الأدنى المفروض على الشحنات ذات القيمة المنخفضة الواردة من الصين والتي يتم معاملتها معفاة من الرسوم الجمركية.
4 فبراير	كرد على دخول هذه الإجراءات حيز التنفيذ؛ أعلنت لجنة التعريفات الجمركية التابعة لمجلس الدولة الصيني إن الصين تعتزم فرض تعريفات إضافية على بعض المنتجات الأمريكية بدءا من يوم ١ فبراير مع فرض تعريفة إضافية بنسبة 10٪ على واردات الصين من الفحم والغاز الطبيعي المسال التي منشؤها الولايات المتحدة. ويخضع لهذه التعريفات أيضا النفط الخام والآلات الزراعية والسيارات ذات الإزاحة الكبيرة والشاحنات الصغيرة لتعريفة إضافية جمركية بنسبة 10٪.
5 فبراير	أعلنت الإدارة الامريكية تعديل القرار التنفيذي الصادر في ١ فبراير فيما يتعلق بالصين بإعادة العمل بميزة زيرو تعريفات على الواردات الصينية منخفضة القيمة
3 مارس	صدر أمر تنفيذي من البيت الأبيض بزيادة التعريفات الجمركية المفروضة على الصين من 10٪ إلى 20٪.
4 مارس	أعلنت الصين ردا على زيادة الرسوم المفروضة عليها بفرض10٪-15٪ رسوم إضافية على بعض الواردات من الولايات المتحدة منها الدواجن والقمح والذرة والفواكه والخضراوات ومنتجات الالبان.
10 مارس	دخلت التعريفات الجمركية المفروضة من الصين على الواردات الامريكية حيز التنفيذ.
2 ابريل	أصدر البيت الأبيض امرا تنفيذيا بتعديل للأمرين التنفيذيين الصادرين في 1و 5 فبراير بإنهاء المعاملة بزيرو جمارك على واردات الصين منخفضة القيمة اعتبارا من 2مايو.
4 ابريل	أعلنت الصين رسوما مضادة على الواردات الامريكية بنسبة 34٪ على أن تدخل حيز التنفيذ ١ أبريل. كما أعلنت الصين عن ضوابط جديدة على صادراتها للولايات المتحدة خاصة الساماريوم والجادولينيوم والتربيوم والديسبروسيوم والليثيوم والسكنديوم. كما فتحت تحقيقا لمكافحة الإغراق فيما يتعلق بالواردات من انابيب الاشعة السينية المستوردة من الولايات المتحدة. كما أضافت ١١ شركة أمريكية لقائمة الشركات غير المعتمد عليها وفرضت ضوابط للصادرات علي 15 شركة إضافية .
8 ابريل	أصدر البيت الأبيض أمرا تنفيذيا بتعديل الأمر التنفيذي الصادر في 2 أبريل بزيادة الرسوم الجمركية المفروضة على الصين لتصل اجمالي التعريفات المفروضة على الصين إلى 84٪ .
9 ابريل	أعلنت الصين 50٪ رسوم جمركية إضافية على وارداتها من الولايات المتحدة. كما أعلنت الصين عن ادراج 6 شركات أمريكية إضافية لقائمة الشوكات غير الموثوق بها مع وضع ضوابط للصادرات على 12شركة أمريكية.
10 ابريل	دخلت التعريفات التي فرضتها الصين على الواردات الامريكية حيز التنفيذ والتي تزامنت مع دخول التعريفات الأخيرة المفروضة من الولايات المتحدة حيز التنفيذ أيضا.
9 - 10 أبريل	رفعت الولايات المتحدة الامريكية التعريفات المفروضة على الصين إلى 125% ثم إلى 145%
12 ابريل	أعلنت الصين موجة جديدة من التعريفات التي تعادل ال125٪ التي تفرضها حاليا الولايات المتحدة على وارداتها من الصين والتي دخلت حيز التنفيذ 12 ابريل

.. مقالات تحليلية

آسيا في مرمى التعريفات:
كيف تستجيب الاقتصادات الآسيوية لحواجز ترامب الجمركية؟

أحمد بيومي
نائب رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في 3 أبريل 2025، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، خلال مؤتمر صحفي، عن حزمة موسعة من الرسوم الجمركية على الواردات، مؤكدًا أن القرار يمثل «تحررًا من القيود التجارية التي كبّلت الاقتصاد الأميركي لعقود». جاء هذا الإجراء ضمن إطار سياسة «أميركا أولًا»، ليشكّل تصعيدًا غير مسبوق في تبنّي نهج الحمائية التجارية.

وقد وصفت الإدارة الأميركية هذا اليوم بـ»يوم التحرير التجاري»، حيث فُرضت تعريفة موحّدة بنسبة 10% على جميع السلع المستوردة إلى الولايات المتحدة، إلى جانب رسوم انتقامية متصاعدة استهدفت دولًا بعينها بدرجات متفاوتة. وقد اعتُبر هذا التحرك تجسيدًا عمليًا لما وصفه ترامب بـ»سيادة القرار التجاري الأميركي»، ومحاولة لـ»تصحيح عقود من الخضوع لاتفاقات تجارية غير متكافئة»، على حدّ تعبيره.

خلفية القرار

انبثقت فكرة فرض الرسوم الجمركية الموسعة من العقيدة الاقتصادية «أميركا أولًا»، التي شكّلت جوهر التيار السياسي الذي يقوده الرئيس ترامب منذ ولايته الأولى، حيث تعتبر هذه الرؤية أن العجز التجاري الأميركي والتبعية الخارجية في سلاسل الإمداد يُشكّلان تهديدًا مباشرًا للأمن القومي والاقتصادي. وقد تشكّلت ملامح هذه السياسة من خلال نقاشات داخل المجلس القومي للتجارة بقيادة بيتر نافارو، المعروف بلقب «قيصر الرسوم الجمركية»،

وبدعم من مكتب الممثل التجاري الأميركي (USTR)، ووزارة التجارة الأميركية بقيادة ويلبر روس سابقًا.

وفي ولايته الثانية، أعاد ترامب إحياء هذه السياسات بشكل أكثر حدة، حيث وقّع في 2 أبريل 2025 أمرًا تنفيذيًا لإطلاق الحزمة الجديدة من الرسوم الجمركية، والتي دخلت حيز التنفيذ في 5 أبريل بنسبة موحدة قدرها 10% على كافة الواردات، مع فترة سماح قصيرة للبضائع المشحونة مسبقًا. أما الرسوم الإضافية الخاصة بكل دولة، فقد تحدد تطبيقها اعتبارًا من 9 أبريل 2025، ما مثّل تحوّلًا جوهريًا في قواعد التجارة العالمية، وعودة حادة للسياسات الحمائية تحت غطاء السيادة الاقتصادية.

في البداية، كان من المقرّر أن تُعامل الولايات المتحدة الصين كغيرها من الدول الخاضعة للرسوم، بفرض تعريفة أساسية بنسبة 10%، إضافة إلى رسوم انتقامية بنسبة 34%. لكن ردّ الفعل السريع من بكين، بتطبيق رسوم مضادة، دفع الرئيس ترامب إلى تغيير المعادلة بشكل جذري؛ ففي خطوة تصعيدية، أعلن ترامب عن تعليق فوري لمدة 90 يومًا للرسوم الانتقامية على معظم دول العالم، ما أعاد العديد من الشركاء التجاريين إلى المعدل الموحد البالغ 10% مؤقتًا، باستثناء الصين التي اعتبرها حالة خاصة، إذ رفع الرسوم الجمركية على وارداتها إلى 125% بشكل فوري، متّهمًا إياها بـ»عدم احترام قواعد التجارة الدولية».

وقد رفع هذا القرار إجمالي الرسوم المفروضة على السلع الصينية إلى مستوى غير مسبوق في تاريخ العلاقات التجارية بين البلدين، بعد أن كانت النسبة المخططة سابقًا تقارب 54%. وعلّق ترامب على هذه الخطوة بالقول إنّها «علاج قاسٍ لكنه

ضـروري» لمعالجـة اخـتلالات مزمنـة فـي الميـزان التجـاري، مضيفًـا: «أحيانًـا تحتـاج لتنـاول دواءٍ مُـرّ لتصلـح شـيئًا مـا»، فـي إشـارة إلـى اسـتعداده لتحمّـل خسـائر ماليـة قـد تصـل إلـى تريليونـات الـدولارات فـي الأسـواق، مقابـل تحقيـق مكاسـب اسـتراتيجية طويلـة الأمـد فـي موقـع الولايـات المتحـدة التجـاري عالميًـا.

بـرّرت الولايـات المتحـدة فرض الرسـوم الجمركية الجديدة بأنها وسـيلة لـ»الضغـط علـى الشـركاء التجاريين لقبـول مبـدأ المعاملـة بالمثـل»، ولمواجهـة مـا تعتبـره ممارسـات تجاريـة غيـر عادلـة، تشـمل الرسـوم المرتفعـة، والتلاعـب بالعـملات، والمعاييـر البيئيـة والعماليـة المتراخية التـي تُضعـف تنافسـية الشـركات الأميركيـة. وتهدف هذه السياسـات إلـى جعـل الدخـول إلـى السـوق الأميركيـة أكثـر كلفـة، مـا يُجبـر الدول إمـا علـى الجلـوس إلـى طاولـة التفـاوض، أو دفـع أثمان باهظـة مقابل اسـتمرار التصدير. وأشـار البيـت الأبيض إلى أن أكثر مـن 50 دولة فتحت قنـوات تفاوضيـة مـع واشـنطن فـور صـدور القرار.

لكـن، فـي المقابـل، حـذّر منتقـدون مـن تداعيـات كارثيـة، مشـبّهين الوضـع بمـا حـدث فـي ثلاثينيـات القـرن الماضـي فـي ظـل قانـون Smoot-Hawley، حيـن أدّت الرسـوم المرتفعـة إلـى ارتفـاع الأسـعار، وتباطـؤ النمـو، واندلاع حـروب تجاريـة عالمية .

ردود حكومـات آسـيا: بيـن التصعيـد، والدبلوماسـية، وتدابيـر الاسـتقرار

اتخـذت الصيـن موقفًـا تصعيديًـا حازمًـا، حيـث رفعـت الرسـوم علـى الـواردات الأميركيـة إلـى 84% كـردّ مباشـر، ثـم أدانـت قـرار ترامـب

برفع الرسوم إلى 125%، ووصفته بأنه «خطأ مضاعف». وقدّمت الصين شكوى إلى منظمة التجارة العالمية، وأشارت إلى إمكانية فرض قيود تنظيمية على الشركات الأميركية.

داخليًا، ركّزت بكين على التخفيف من الأثر الاقتصادي عبر تعزيز الطلب المحلي، وتوسيع الأسواق البديلة، واعتماد إجراءات تحفيزية تشمل خفض أسعار الفائدة، وتوسيع الاستثمار في البنية التحتية.

خريطة التعاطي الأسيوي مع التعريفات الأمريكية

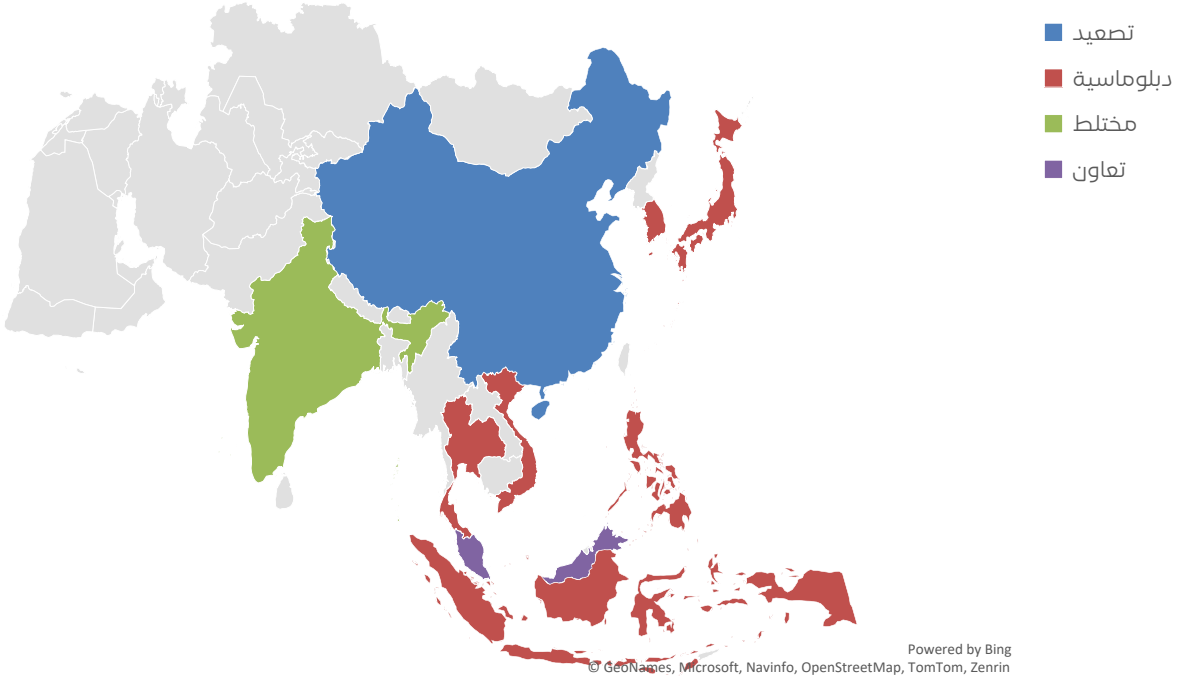

الشكل 1: إعداد الباحث اعتمادا على البيانات المنشورة

اختارت اليابان وكوريا الجنوبية نهجًا دبلوماسيًا متزنًا في الرد على الرسوم الجمركية الأميركية؛ إذ عبّرت طوكيو عن «خيبة أمل» إزاء شمولها بالتعريفات، رغم تحالفها الوثيق مع واشنطن، وبدأت

مفاوضات ثنائية عاجلة سعيًا للحصول على إعفاءات، مع التلويح باللجوء إلى آليات منظمة التجارة العالمية دون اتخاذ إجراءات انتقامية. داخليًا، تعهّد بنك اليابان بالحفاظ على سيولة الأسواق، بينما أعلنت الحكومة استعدادها لدعم القطاعات المتضررة ماليًا عند الحاجة.

أما سيول، فقد تبنّت نهج «التفاوض أولًا»، حيث رفضت الرسوم رغم اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وأوفدت وزير التجارة إلى واشنطن لبحث الإعفاءات، وانضمّت إلى طعن جماعي أمام منظمة التجارة، دون فرض رسوم مضادة.

وعلى الصعيد المحلي، أعرب البنك المركزي الكوري عن استعداده لخفض أسعار الفائدة، فيما تستعد الحكومة لإطلاق حزمة تحفيزية تستهدف الصناعات المتضررة وتنويع الأسواق التصديرية، في إطار استراتيجية شاملة لاحتواء الأثر دون تصعيد.

اتبعت الهند نهجًا يجمع بين الحوار والاستعداد للتصعيد؛ إذ فتحت قنوات تفاوض مع واشنطن، مقترحة زيادة وارداتها من المنتجات الأميركية مقابل خفض الرسوم الجمركية. وفي الوقت ذاته، أعدّت قائمة بمنتجات أميركية لفرض رسوم مضادة في حال فشل المحادثات.

أما على المستوى الداخلي، فقد تدخّل البنك المركزي لدعم الروبية، وأشار إلى احتمالية تبنّي سياسات نقدية تيسيرية. كما أُعلن عن دراسة تقديم حوافز للقطاعات التصديرية، إلى جانب توسيع مبادرة «صُنع في الهند» بهدف استقطاب الاستثمارات التي تبحث عن بدائل للصين.

أظهرت دول آسيان ردودًا حذرة تميل إلى التهدئة والتعاون في مواجهة الرسوم الأميركية، حيث سارعت فيتنام للتفاوض وأكدت التزامها بزيادة وارداتها من الولايات المتحدة، بينما اتبعت تايلاند نهجًا مشابهًا مع استعداد لتقديم حوافز لدعم الاقتصاد المحلي، وشددت ماليزيا هي الأخرى على رفض مبدأ الرد بالمثل، فيما اكتفت الفلبين وإندونيسيا باعتراضات دبلوماسية دون إجراءات مضادة.

وعلى المستوى الإقليمي، ناقشت آسيان تنسيق مواقفها مع واشنطن، وسعت إلى تعميق التكامل الإقليمي وتوسيع الشراكات مع أطراف دولية كالاتحاد الأوروبي، تعكس هذه المواقف حرص الحكومات الآسيوية على احتواء التصعيد التجاري من خلال الدبلوماسية والتحفيز الاقتصادي، مع تجنّب الانجرار إلى مواجهة قد تُهدد استقرار اقتصاداتها.

إعادة تموضع: استراتيجية لآسيا في ظل التصعيد الجمركي

بدأت الاقتصادات الآسيوية بالفعل في إعادة تشكيل خريطة تجارتها الدولية، عبر تعزيز التكامل الإقليمي، وتوسيع الوصول إلى أسواق بديلة، وتكثيف الاعتماد على الطلب المحلي. وبينما تبقى السوق الأميركية ذات أهمية كبرى في الأجل القريب، تسير آسيا نحو محور استراتيجي جديد لتقليل التبعية للولايات المتحدة، خصوصًا خلال النصف الثاني من عام 2025 وما بعده.

ففي ظل التصعيد التجاري الأميركي، تتجه الدول الآسيوية إلى تعزيز اتفاقياتها الإقليمية كبدائل استراتيجية، حيث يشهد الاتفاق

الإقليمي الشامل للشراكة الاقتصادية (RCEP) زخمًا متجددًا بوصفه منصة لتوسيع التجارة داخل آسيا، خصوصًا مع اعتماد الصين ودول آسيان عليه لتعويض تراجع الصادرات إلى الولايات المتحدة. ويغطي RCEP نحو 30% من الناتج العالمي وثلث التجارة الدولية. في المقابل، يُعد الاتفاق الشامل والتقدمي للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) أداة تكميلية فعالة، تتيح لأعضائه الآسيويين مثل فيتنام واليابان وماليزيا الوصول التفضيلي إلى أسواق بديلة مثل كندا والمكسيك، مع انضمام المملكة المتحدة مؤخرًا وتزايد الحديث عن توسع محتمل يشمل كوريا وتايلاند وربما الصين، ما يعزز التوجه نحو بنية تجارية إقليمية أقل اعتمادًا على السوق الأميركية.

وفي ذات السياق، تسعى دول آسيوية عدة إلى توسيع شبكات اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية كوسيلة لتنويع الأسواق وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة، حيث شرعت الهند في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي منذ 17 يونيو 2022 لإبرام اتفاقية تجارة حرة ، كما أعلنت عن تسريع وتيرة هذه المفاوضات مع كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وفقًا لما أكده رئيس الوزراء ناريندرا مودي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيسة المفوضية الأوروبية في 28 فبراير 2025. وفي موازاة ذلك، تعمل نيودلهي على تحديث اتفاقية التجارة مع دول آسيان، إلى جانب جهود متنامية لاستكشاف شراكات تجارية جديدة مع الشرق الأوسط وأفريقيا، في إطار استراتيجية أوسع لاحتواء الغموض في العلاقات التجارية مع واشنطن.

في ظل تصدع النظام التجاري العالمي، تتجه آسيا نحو تعزيز التجارة والاستثمار البيني بوتيرة متسارعة، إذ تمثل التجارة داخل

القارة حاليًا أكثر من 50% من إجمالي تجارتها، مع توقعات بارتفاع النسبة بفعل تنامي التعاون بين الاقتصادات الجارة. وتسعى الصين إلى استثمار هذا التوجه عبر تقديم نفسها كمدافع عن العولمة والتجارة الحرة، في مواجهة «الحمائية الأميركية»، من خلال مبادرات كالحزام والطريق واتفاق RCEP. إلا أن هذا المسار لا يخلو من التحديات، إذ يُخشى أن يؤدي تزايد تدفق الصادرات الصينية إلى الأسواق الآسيوية إلى تكدّس وفائض تجاري، ما قد يدفع بعض دول آسيان إلى فرض إجراءات وقائية أو مكافحة إغراق لحماية صناعاتها المحلية، في اختبار حقيقي لتماسك وتضامن الكتلة الاقتصادية الآسيوية.

الفرص المصرية:

خلاصة القول، أطلقت الرسوم الأميركية الأخيرة موجة واسعة من إعادة تموضع استراتيجي داخل آسيا، حيث تسعى الدول الآسيوية إلى التحرر الجزئي من الاعتماد على السوق الأميركية، عبر تعزيز التجارة الإقليمية وتوسيع الشراكات مع أوروبا وأفريقيا. ورغم أن هذا التحول مدفوع بتداعيات سلبية على الأسواق الآسيوية، إلا أنه يُمثل فرصة استراتيجية لمصر على عدة مستويات، أولها توسيع شراكات التصنيع مع آسيا: مع انتقال بعض خطوط الإنتاج خارج الصين، تبرز فرص لمصر كمركز بديل أو تكاملي في سلاسل الإمداد، خاصة في قطاعات مثل الإلكترونيات، النسيج، والمكونات الصناعية. يمكن لمصر استقطاب استثمارات من الشركات الآسيوية التي تبحث عن منافذ تصدير إلى أوروبا وأفريقيا عبر اتفاقيات التجارة (COMESA، Agadir، اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)، إذ يمكن لمصر طرح

نفسها كمركز لوجستي وتصديري للأسواق الأوروبية والعربية، مستفيدة من البنية التحتية المتطورة مثل محور قناة السويس والمناطق الصناعية الحرة، ويمكن لمصر الاستفادة من قرارات بعض الشركات الآسيوية بتأجيل توسعاتها في أميركا من خلال استهداف هذه الشركات عبر حوافز استثمارية موجهة، لاسيما في المناطق الاقتصادية الخاصة أو المدن الصناعية الجديدة.

من جانب آخر، وعلى الرغم من أن مصر ليست طرفا في اتفاقيات RCEP و CPTPP إلا أنه يمكن لمصر تعميق العلاقات الاقتصادية الثنائية مع أعضاء RCEP مثل الصين واليابان وكوريا وفيتنام الامر الذي يمنحها فرصة للاستفادة من التكامل الإقليمي الآسيوي، عبر الاستثمار، التصدير، ونقل التكنولوجيا، وفي ظل تركيز آسيا على تعزيز صادراتها للأسواق الناشئة، يمكن لمصر أن تستفيد من هذا التوجه عبر زيادة وارداتها من المعدات الصناعية بأسعار تنافسية، وفي المقابل فتح الأسواق الآسيوية أمام المنتجات المصرية الزراعية والغذائية والنسيجية، لا سيما عبر اتفاقيات تفضيلية جديدة أو محدثة.

وفي السياق ذاته، يشير تحليل التعريفات الجمركية الأولية – التي تم إلغاؤها لاحقًا – والتي فرضتها الولايات المتحدة على دول جنوب شرق آسيا، إلى حجم الضغوط المتزايدة على هذه الدول نتيجة التحركات الصينية لتجاوز الحرب التجارية. فقد بلغت التعريفات الانتقامية على فيتنام نحو 46%، وعلى إندونيسيا 32%، في حين سجلت ماليزيا رسومًا جمركية انتقامية بنحو 24%.

وتعكس هذه السياسات مدى المتابعة الدقيقة التي توليها الولايات المتحدة لتحركات الشركات الصينية، التي تسعى إلى

التحايل على الرسوم الجمركية الأمريكية من خلال نقل خطوط إنتاجها إلى دول مجاورة. وقد تحولت دول جنوب شرق آسيا إلى مسارات بديلة لوصول السلع الصينية إلى السوق الأمريكية، خاصة بعد فرض تعريفات جمركية واسعة النطاق خلال الولاية السابقة للرئيس دونالد ترامب.

وبذلك، وجدت هذه الدول نفسها في مرمى نيران السياسات التجارية الأمريكية، ما دفع العديد من الشركات العاملة هناك إلى إعادة النظر في مراكزها الصناعية، وتنويع مواقع الإنتاج لتقليل المخاطر المترتبة على استهدافها برسوم جمركية مفاجئة قد تؤثر على أعمالها وتضاعف من تكلفة التشغيل.

وفي هذا الإطار، تُعد مصر من الوجهات المرشحة بقوة أمام هذه الشركات، نظرًا لما توفره من موارد إنتاجية واتفاقيات تجارة حرة تتيح الوصول إلى الأسواق الإفريقية، ما يجعلها خيارًا استراتيجيًا لتنويع سلاسل التوريد وتوسيع فرص التصدير.

«حروب التجارة تُشعل الأسعار:
التضخم العالمي تحت مجهر النزاعات الاقتصادية»

سالي عاشور
باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجي

لم تعد التجارة الدولية مجرد تبادل حر للسلع والخدمات، بل تحولت إلى ساحة للمنافسة الشرسة والصراعات الاقتصادية المتصاعدة التي تتجلى في صورة «حروب تجارية». تتسم هذه النزاعات بفرض تعريفات جمركية وقيود على الاستيراد والتصدير بين الدول، ولا تقتصر آثارها على القطاعات التجارية وحدها، بل تمتد لتطال الاقتصاد العالمي بأكمله، وتحديداً مستويات التضخم التي باتت تشكل هاجساً متزايدًا للعديد من الدول. ففي السنوات الأخيرة، ومع تصاعد حدة الحرب التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين، تتزايد المخاوف من تداعيات هذه النزاعات على الأسعار العالمية، مما يثير شبح اتجاه الاقتصاد نحو الكساد التضخمي، وهو مزيج مدمر من ارتفاع الأسعار وتباطؤ النمو الاقتصادي. فكيف يمكن لهذه المناوشات الاقتصادية أن ترفع وتيرة ارتفاع الأسعار عالمياً، وما هي الآليات التي تجعل الحروب التجارية محركًا رئيسيًا للتضخم في ظل هذه التوجهات المقلقة؟

بحلول 2 أبريل 2025، صعّدت الولايات المتحدة حربها التجارية بفرض رسم جمركي عام بنسبة 10% على معظم الواردات، ورسوم «متقابلة» أعلى على دول محددة: الاتحاد الأوروبي (20%)، اليابان (24%)، كوريا الجنوبية (25%)، تايوان (32%)، والصين (54% إجماليًا). شملت الرسوم المرتفعة دولًا نامية أخرى بنسب تجاوزت 10%. ردت الصين برفع رسومها إلى 84%، ثم رفعت أمريكا الرسوم إلى 125% وردت بكين بالمثل. ورغم تعليق ترامب المؤقت للرسوم المستهدفة، أبقى على رسم 10% عام ورسوم 25% على السيارات والصلب والألومنيوم، مما أثار مخاوف من الركود التضخمي.

انعكست التطورات الحادة للحرب التجارية سلبًا على الأسواق العالمية بانخفاض حاد. تراجعت الأسهم الأوروبية والأمريكية (حيث فقد مؤشر ستاندرد آند بورز 500 حوالي 6 تريليونات دولار في أربعة أيام قياسية). كما انخفضت أسعار النفط (خام برنت 2.4%-، وخام غرب تكساس 2.5%-)، بينما ارتفعت أسعار الذهب كملاذ آمن.

رغم أن الهدف المعلن للسياسة الأمريكية الجمركية كان تعزيز التصنيع المحلي الأمريكي، إلا أن تأثيراتها الفعلية قد تنعكس سلباً على الاقتصاد العالمي بأكمله. فمن ناحية، تواجه الشركات الأمريكية المستوردة خيارين صعبين: إما تحمل تكاليف الرسوم الجمركية الإضافية مما يقلص هوامش أرباحها، أو تمرير هذه التكاليف للمستهلكين عبر رفع الأسعار - وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً. وفي كلا الحالتين، النتيجة النهائية هي انخفاض في القوة الشرائية للمستهلكين وموجة من تسريحات العمال، مما يثبط النمو الاقتصادي.

الأمر لا يتوقف عند الحدود الأمريكية، ففي عالم أصبحت فيه سلاسل التوريد معولمة بشكل متشابك، نجد أن معظم المنتجات تعتمد على مكونات مستوردة من عدة دول. وبالتالي، فإن أي انخفاض في الطلب الأمريكي سينتقل تأثيره كموجات صدمة عبر هذه الشبكات العالمية، ليضرب مصنعي المكونات في مختلف أنحاء العالم. وهكذا تتحول السياسة الحمائية التي تهدف لحماية الاقتصاد المحلي إلى عامل إعاقة للنمو الاقتصادي العالمي.

وبناء عليه تصاعدت توقعات المؤسسات المالية العالمية بشأن الركود؛ مع تقديرات جي بي مورغان لفرصة حدوثه بنسبة 60%

مقارنة بنحو 40% في السابق، ويشير بنك جولدمان ساكس احتمال حدوث ركود بنسبة 45%؛ كما ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة بمعدل سنوي بلغ 2.4% الشهر الماضي، وفقًا للبيانات الرسمية

كما تلعب توقعات التضخم دوراً هاماً في تفاقم المشكلة. حالة عدم اليقين الاقتصادي التي تخلقها الحروب التجارية يمكن أن تؤدي إلى تغيير في توقعات المستهلكين والشركات بشأن مستقبل الأسعار. فإذا توقعوا استمرار ارتفاع الأسعار، قد يبدأون في اتخاذ سلوكيات تزيد من التضخم، مثل المطالبة بزيادات في الأجور لتعويض التكاليف المتزايدة، أو قيام الشركات برفع أسعارها بشكل استباقي تحسباً لارتفاع تكاليف الإنتاج المستقبلية. وهو مع يتزامن مع ارتفاع توقعات المستهلكين الأمريكيين للتضخم للعام المقبل لنحو 6.7%، وهي أعلى قراءة منذ عام 1981، مقارنة بنحو 5.0% في مارس. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، رأى المستهلكون أن التضخم سيبلغ 4.4% مقارنة بـ 4.1% في مارس. وذلك وفقا لمسوح جامعة ميشيغان والتي اشارت إلى انخفاض مؤشر ثقة المستهلكين بنسبة 11% إلى 50.8 هذا الشهر من قراءة نهائية بلغت 57.0 في مارس. ويعكس الجدول التالي لتطور توقعات المستهلكين للتضخم في الولايات المتحدة.

المؤشر	أبريل 2024	مارس 2025	أبريل 2025
مؤشر ثقة المستهلك	77.2	57	50.8
مؤشر توقعات المستهلكين	76	52.6	47.2

المصدر: http://www.sca.isr.umich.edu/

كيف تؤثر الحرب التجارية على التضخم؟

في عالم أصبحت فيه الاقتصادات متشابكة أكثر من أي وقت مضى، تتحول النزاعات التجارية بين الدول إلى شرارة تشعل فتيل التضخم العالمي. فالحروب التجارية، التي تبدأ عادةً بفرض رسوم جمركية وعقوبات اقتصادية، لا تقتصر آثارها على قطاعات محددة، بل تمتد لتشوه هياكل الأسعار وتخلق موجات صعودية متتالية في التكاليف. فعندما ترفع الدول حواجزها التجارية، تزداد تكلفة الواردات، وتتعطل سلاسل التوريد، وتتراجع المنافسة في الأسواق المحلية، مما يدفع الأسعار للارتفاع تدريجياً حتى تصل تداعياتها إلى المستهلك العادي. لكن كيف بالضبط تتحول هذه الإجراءات التجارية إلى ضغوط تضخمية؟ وما هي القنوات التي تنقل تأثيراتها من دوائر صنع القرار السياسي إلى أسعار السلع اليومية؟ هذا ما سنحاول استكشافه من خلال تحليل الآليات الاقتصادية المعقدة التي تربط بين التصعيد التجاري وارتفاع معدلات التضخم عالمياً.

1. ارتفاع تكاليف الواردات بسبب الرسوم الجمركية

عندما تفرض دولة رسومًا جمركية على الواردات، فإن ذلك يزيد من تكلفة السلع الأجنبية. على سبيل المثال، إذا فرضت الولايات المتحدة رسومًا بنسبة 25% على واردات الصلب من الصين، فإن شركات التصنيع الأمريكية التي تعتمد على هذا الصلب ستواجه تكاليف أعلى، مما قد يدفعها إلى رفع أسعار منتجاتها النهائية (مثل السيارات والأجهزة المنزلية)، مما يؤدي إلى تضخم أسعار المستهلك.

2. انخفاض المنافسة وارتفاع الأسعار المحلية

إحدى فوائد التجارة الحرة هي أنها تزيد المنافسة، مما يضغط على الشركات المحلية لتخفيض الأسعار أو تحسين الجودة. لكن عندما تفرض الحكومات حواجز تجارية، تقل المنافسة الأجنبية، مما يسمح للشركات المحلية برفع الأسعار دون خوف من فقدان الزبائن، مما يزيد التضخم.

3. اضطرابات سلاسل التوريد العالمية

الحروب التجارية غالبًا ما تؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد، حيث تبحث الشركات عن موردين جدد بعيدًا عن الدول الخاضعة للرسوم. هذا التحول قد يكون مكلفًا ويستغرق وقتًا، مما يخلق نقصًا مؤقتًا في بعض السلع ويدفع الأسعار للأعلى. على سبيل المثال، خلال الحرب التجارية بين أمريكا والصين، عانت بعض شركات التكنولوجيا من نقص في المكونات الإلكترونية، مما رفع أسعار الأجهزة.

4. انخفاض قيمة العملات وتأثيرها على الأسعار

أحيانًا، ترد الدول على الحروب التجارية بخفض قيمة عملتها لجعل صادراتها أكثر تنافسية. لكن انخفاض قيمة العملة يجعل

الواردات أكثر تكلفة، مما يزيد من أسعار السلع المستوردة مثل النفط والغذاء، وهذا بدوره يرفع التضخم.

5. ردود الفعل المتسلسلة بين الدول

عندما تبدأ دولة ما بفرض رسوم جمركية، ترد الدول الأخرى بإجراءات مماثلة، مما يخلق حلقة مفرغة من القيود التجارية. هذا التصعيد يزيد من تكاليف التجارة العالمية ككل، مما يرفع الأسعار في العديد من القطاعات.

أمثلة واقعية لتأثير الحروب التجارية على التضخم

- الحرب التجارية الأمريكية الصينية (2018-2020)؛ وفقًا لدراسة أجراها صندوق النقد الدولي، أدت الرسوم الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين إلى ارتفاع أسعار السلع المتضررة بنسبة تصل إلى 20% في بعض القطاعات. كما أشارت تقديرات بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى أن هذه الحرب كلفت الاقتصاد الأمريكي نحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي وزادت من تضخم الأسعار بنسبة 0.2% سنويًا خلال تلك الفترة.

- تداعيات البريكست على التضخم في بريطانيا؛ بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واجهت زيادة في التعقيدات الجمركية، مما رفع تكاليف الواردات من أوروبا. وفقًا لبنك إنجلترا، ساهم البريكست في ارتفاع التضخم في بريطانيا بنحو 1-2% بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأخرى.

- أزمة الرقائق الإلكترونية العالمية (2021-2023)؛ عندما فرضت الولايات المتحدة قيودًا على تصدير الرقائق الإلكترونية إلى الصين، تأثرت صناعات عالمية كثيرة، من السيارات إلى الهواتف الذكية، مما أدى إلى نقص المعروض وارتفاع الأسعار بنسبة تصل إلى 30% في بعض الأسواق.

السيناريوهات المستقبلية للتضخم الاقتصادي العالمي

دفعت الحروب التجارية المؤسسات الدولية لوضع عدد من السيناريوهات لاستشراف مستقبل الاقتصاد العالمي، ومن أبرزها:

- التضخم المفرط يؤدي إلى اضطرابات سلاسل التوريد العالمية؛ يؤدي عدم الاستقرار العالمي وضعف السياسات النقدية إلى تضخم خارج عن السيطرة. واضطراب سلاسل التوريد وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

- نشوء فقاعة أصول مما يشعل أزمة مالية عالمية؛ نتيجة لتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة والاسعار، بما قد يتسبب في ارتفاع غير مستدام في أسعار الأصول والإسكان. انفجار هذه الفقاعة يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الأصول الآمنة، وانهيار الثروات، وموجة من عمليات حجز الممتلكات.

- الأزمة الديموغرافية تؤدي إلى ركود اقتصادي دائم؛ يؤدي انكماش القوى العاملة وشيخوخة السكان إلى إضعاف النمو الاقتصادي .

- التقلبات الاقتصادية العالمية تؤدي إلى ركود تضخمي (Stagflation)؛ مع إن فرض التعريفات الجمركية على كافة الواردات من شأنه أن يؤدي إلى رفع تكاليف الانتاج، وهو ما من شأنه أن يرفع الأسعار بالنسبة للمستهلكين؛ ورفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة يؤدي إلى تفاقم التباطؤ الاقتصادي، وارتفاع البطالة والإفلاس، وتطبيق إجراءات تقشف واسعة النطاق، مما يطيل أمد الركود التضخمي.

نهج بلومبيرج لتقدير الخسائر المتوقعة

اتبعت بلومبرج للاقتصاد مجموعة متنوعة من الأساليب لتقييم تأثير ارتفاع الرسوم الجمركية على النمو والتضخم في الولايات المتحدة، مستخدمةً نتائج دراسة أجراها الاحتياطي الفيدرالي خلال فترة ولاية ترامب الأولى. لتقدير الضرر الذي لحق بالصين والدول الأوروبية ودول أخرى، استخدم نموذجًا عالميًا من منظمة التجارة العالمية.

تظهر النتائج أن ارتفاعًا تاريخيًا في الرسوم الجمركية سيحدث تأثيرًا تاريخيًا. ستؤدي الإجراءات التي أعلنها الرئيس الأمريكي في 2 أبريل إلى رفع متوسط معدل الضريبة على الواردات الأمريكية من 2% إلى حوالي 22%. إدخال هذه الزيادة في نموذج الاحتياطي الفيدرالي يظهر انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 3% تقريبًا وزيادة في التضخم بنسبة 1.5% تقريبًا. هذا المزيج السام، الذي يسميه الاقتصاديون الركود التضخمي، من المرجح أن يتكشف على مدى عامين إلى ثلاثة أعوام. ويمكن أن تنخفض صادرات أوروبا إلى الولايات المتحدة بنسبة 40%؛ قد تنخفض صادرات الصين بنسبة تصل إلى 80%.

ختاما يمكن القول بأن الحروب التجارية، رغم أنها قد تبدو وسيلة لحماية الاقتصاد المحلي، إلا أن لها آثارًا سلبية كبيرة على التضخم العالمي. فارتفاع تكاليف الواردات، وتعطيل سلاسل التوريد، وتراجع المنافسة، كلها عوامل تدفع الأسعار نحو الارتفاع، مما يثقل كاهل المستهلكين والشركات على حد سواء. في عالم أصبحت فيه الاقتصادات متشابكة أكثر من أي وقت مضى، يبقى الحل الأفضل هو التعاون التجاري بدلاً من الصراع، لتجنب موجات التضخم التي تضر بالجميع.

مخزون مصر من السلع الإستراتيجية

ندى بهاء

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُكثف الدولة المصرية جهودها لتعزيز الأمن الغذائي واستقرار الأسواق، عبر دعم الإنتاج المحلي وتوسيع الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية، في ظل تحديات اقتصادية عالمية وارتفاع أسعار الغذاء. وتتبنى الحكومة سياسات إنتاجية ولوجستية أكثر كفاءة لضمان استدامة الإمدادات، وأكدت شعبة المستوردين بالغرف التجارية قدرة مصر على مواجهة تداعيات الحرب التجارية العالمية، رغم فرض رسوم جمركية أمريكية بنسبة 10%، مشيرة إلى أن الحكومة اتخذت إجراءات استباقية، منها التحوط بشراء القمح ورفع أسعار التوريد المحلي. كما تعمل الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الحماية للفئات الأكثر تأثرًا بانعدام الأمن الغذائي، من خلال سياسات إنتاج متكاملة وإدارة أفضل للموارد .

مستقبل مصر

نجح جهاز «مستقبل مصر للتنمية المستدامة»، منذ إنشائه في 2022، في لعب دور محوري في دعم الأمن الغذائي عبر الإشراف على مشروعات استصلاح الأراضي الصحراوية، وإنشاء منظومة متكاملة للإنتاج الغذائي تشمل الزراعة والتصنيع والتوزيع. ويستهدف الجهاز استصلاح 4.5 مليون فدان بحلول 2027 لزراعة محاصيل استراتيجية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، كما أوكلت إليه مهمة استيراد الحبوب عبر التفاوض مع المؤسسات الدولية للحصول على أسعار تنافسية، مستخدمًا آليات مثل «الصفقات المتكافئة» التي تدعم الاحتياطيات دون الضغط على النقد الأجنبي، مما يعزز قدرة الدولة على التصدي للأزمات الغذائية العالمية ، كثّف جهاز «مستقبل مصر» جهوده لتعزيز القيمة المضافة في تخزين السلع الاستراتيجية، من خلال إنشاء صوامع حديثة، وثلاجات لحفظ الأغذية، ومجمعات صناعية لرفع كفاءة الإنتاج وتقليل الفاقد. كما طوّر سوقًا لوجستيًا متكاملًا على مساحة 550 فدانًا،

يتيح تداول أكثر من 20 مليون طن من الحاصلات الزراعية سنويًا، ليصبح أكبر مركز لوجستي زراعي في الشرق الأوسط، ويدعم مكانة مصر كمحور إقليمي لتجارة الغذاء والخدمات اللوجستية .

أولا: جهود الدولة لارتفاع معدل زراعة القمح

بذلت مصر جهودًا مكثفة للتوسع في زراعة القمح، من خلال توزيع البذور عالية الجودة وتوسيع نطاق الحقول الإرشادية، وذلك بحسب تقرير وكالة «فيتش» لعام 2024. وأشارت وكالة «بلومبرغ» إلى أن الحكومة المصرية تعمل على تعزيز استراتيجيات دعم المزارعين وزيادة الإنتاج الغذائي، مع التركيز على استصلاح الأراضي الجديدة وتنويع المحاصيل، في إطار سعيها لتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

جدول رقم (1): قيمة انتاج القمح في مصر

العام المالي	انتاج القمح في مصر (مليون طن)
2019/2020	8.56
2020/2021	9.10
2021/2022	9.84
2022/2023	9.5
2023/2024	8.87
2024/2025	9.2

المصدر: USDA, Foreign Agricultural Service

تجلّت جهود الدولة في التوسع بإنتاج القمح، حيث ارتفعت الكميات المنتجه من 8.56 مليون طن في العام المالي 2020/2019 إلى 9.2 مليون طن في العام المالي 2025/2024، بينما سجل الإنتاج أعلى مستوياته في 2022/2021 بوصوله إلى 9.84 مليون طن ، ورغم هذا الاتجاه التصاعدي، شهد الإنتاج تراجعًا في العام المالي 2024/2023 ليصل إلى 8.87 مليون طن، بعد أن بلغ 9.5 مليون طن في 2023/2022، ويُعزى هذا الانخفاض إلى التأثيرات السلبية لتغير المناخ وما نتج عنه من تدهور في إنتاجية بعض الأراضي الزراعية الرئيسية.

جدول رقم (2): واردات مصر من القمح

العام	واردات مصر من القمح (مليار دولار أمريكي)
2019	2.98
2020	3.22
2021	3.49
2022	4.27
2023	3.77

المصدر: Trade Map, 2025

اتخذت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة حزمة من التدابير للحد من الاعتماد على استيراد القمح، تمثلت في التوسع في

استصلاح الأراضي لزيادة الإنتاج المحلي، إلى جانب تنويع مصادر الاستيراد لضمان استدامة الإمدادات. وقد انعكست هذه الجهود في أرقام التجارة الخارجية، حيث ارتفعت واردات مصر من القمح إلى 4.27 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بـ2.98 مليار دولار في عام 2019، مدفوعة بارتفاع الأسعار العالمية التي تجاوزت 350 دولارًا للطن في عام 2023، مقابل تراجعها إلى نحو 240 دولارًا للطن في عام 2022.

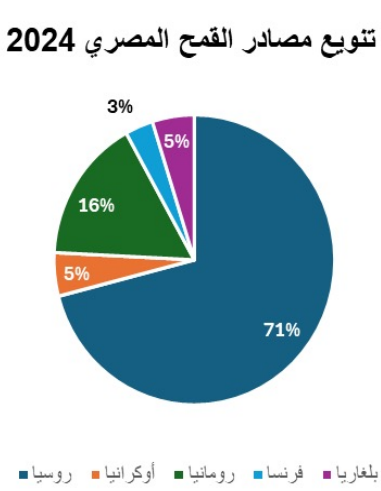

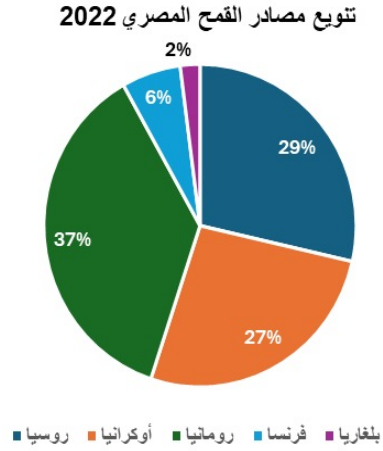

بالنظر الي الدول التي استوردت مصر منها القمح ووفقا لبيانات وزارة الزراعة الأمريكية، الخدمة الزراعية الخارجية استوردت مصر القمح من عدد 7 دول في عام 2024 وهم روسيا، وأوكرانيا، ورومانيا، وفرنسا، وبلغاريا، والمانيا وبولندا، واستحوذت روسيا على النصيب الأكبر كمورد للقمح إلى مصر بحوالي 4.4 مليون طن متري، تلتها رومانيا بحوالي 1 مليون طن ثم أوكرانيا وبلغاريا بحوالي 0.3 مليون طن لكل منهما، وقد عادت مصر لاستيراد

الجـزء الاكبـر مـن احتياجاتهـا مـن روسـيا بحوالـي 71%، 16% مـن رومانيـا، وباقـي الحصـص مـن أوكرانيـا وفرنسـا وبلغاريـا بحوالـي 5% لـكل منهمـا، بعـد أن كانـت قـد اتخـذت قـرار لتنويـع مصادرهـا مـن القمـح بيـن العديـد مـن الـدول فـي 2022 والـذي اسـتوردت فيـه 37% مـن احتياجاتهـا مـن رومانيـا، 29% مـن روسـيا، 27% مـن أوكرانيـا والباقـي مـن فرنسـا وبلغاريـا .

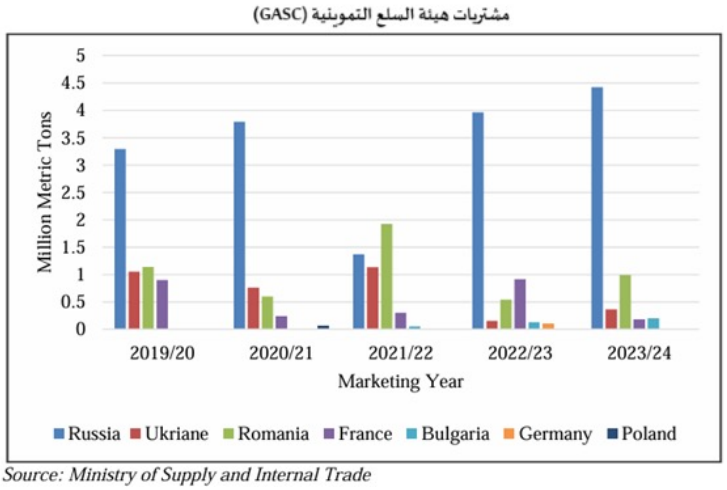

Source: Ministry of Supply and Internal Trade

ثانيا: انتاج البترول في مصر

جدول رقم (3): قيمة انتاج البترول في مصر

العام	انتاج البترول في مصر (مليون برميل يوميا)
2019	717
2020	682
2021	660
2022	667
2023	666
2024	639

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية، EIA

رغم الجهود الحكومية المبذولة لدعم قطاع البترول، شهد إنتاج البترول في مصر تراجعًا ملحوظًا خلال عام 2024، ليصل إلى 639 مليون برميل يوميًا، مقارنة بـ717 مليون برميل في عام 2019. ويُعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع مستحقات الشركاء الأجانب، نتيجة عدة عوامل رئيسية، أبرزها: اتساع الفجوة بين سعر البيع المحلي وتكلفة الإنتاج، وارتفاع معدلات استهلاك الطاقة بالتوازي مع الزيادات العالمية في أسعارها، إلى جانب الضغوط الناتجة عن ارتفاع أسعار الصرف، ما أثر على تكلفة التشغيل وسداد الالتزامات المالية في القطاع.

جدول رقم (4): صادرات وواردات مصر من البترول

العام المالي	واردات مصر من البترول (مليار دولار أمريكي)	صادرات مصر من البترول (مليار دولار أمريكي)
2020/2021	8.604	8.597
2021/2022	13.545	17.977
2022/2023	13.407	13.817
2023/2024	13.372	5.723

المصدر: البنك المركزي المصري

نتيجة لتراجع إنتاج البترول، توقفت أنشطة الحفر الجديدة، وارتفعت فاتورة الاستيراد، ما أدى إلى تراكم مزيد من مستحقات الشركاء الأجانب. فقد سجلت واردات مصر من البترول خلال العام المالي 2024/2023 ارتفاعًا لتصل إلى 13.37 مليار دولار أمريكي، مقارنة

بـ8.6 مليار دولار في العام المالي 2021/2020. وفي المقابل، تراجعت الصادرات البترولية من 8.597 مليار دولار إلى 5.723 مليار دولار خلال نفس الفترة، ما ساهم في اتساع العجز البترولي.

ولمواجهة هذه التحديات، اتخذت الدولة سلسلة من الإجراءات، تضمنت سداد دفعات دورية من مستحقات الشركات الأجنبية، بهدف توفير تدفقات نقدية مستقرة تُمكن من استئناف أنشطة البحث والاستكشاف وتنمية الإنتاج. كما طرحت الحكومة حزم تحفيزية للاستثمار في قطاع الطاقة، ترافقت مع تسعير أكثر مرونة للمنتجات البترولية، وهو ما ساعد تدريجيًا في تقليص الفجوة الاستيرادية، وتخفيض تكلفة توفير المنتجات، وبالتالي تقليص الفارق بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع المحلي .

ثالثاً: انتاج الذرة في مصر

جدول رقم (5): قيمة انتاج الذرة في مصر

العام المالي	انتاج الذرة في مصر (مليون طن)
2021/2022	18.56
2022/2023	15.00
2023/2024	15.59

المصدر: USDA, Foreign Agricultural Service

سجّل إنتاج الذرة في مصر تراجعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، وفقًا لتقارير وزارة الزراعة الأمريكية، حيث انخفض من 18.56 مليون طن في العام المالي 2022/2021 إلى 15.59 مليون طن

فـي 2024/2023. كمـا خفّضـت الـوزارة توقعاتهـا للإنتـاج خلال الموسـم التسـويقي الممتـد مـن أكتوبـر 2024 حتـى سـبتمبر 2025 بنسـبة تقـارب 8%، ليصـل إلـى نحـو 7 ملاييـن طـن فقـط. وأرجعـت هـذه التقديـرات المتراجعـة إلـى عـدة عوامـل، أبرزهـا انخفـاض الأسـعار المحليـة قبـل بـدء موسـم الزراعـة، وارتفـاع تكلفـة مـدخلات الإنتـاج، مـا أدى إلـى تقليـص المسـاحات المزروعـة، لتسـجل انخفاضًـا بنسـبة 5.15% مقارنـة بالتقديـرات السـابقة، فـي مؤشـر علـى اسـتمرار الضغـوط التـي تواجههـا زراعـة الـذرة محليًـا .

جدول رقم (6): واردات وصادرات مصر من الذرة

العام	واردات مصر من الذرة (مليار دولار أمريكي)	صادرات مصر من الذرة (مليون دولار أمريكي)
2019	1.98	1.88
2020	2.01	2.68
2021	2.85	2.08
2022	3.05	1.3
2023	2.46	2.58

المصدر: Trade Map, 2025

شـهدت واردات مصـر مـن الـذرة تراجعًـا حـادًا فـي عـام 2023، متأثـرة بتداعيـات الحـرب الروسـية الأوكرانيـة، التـي أدت إلـى ارتفـاع أسـعار السـلع الزراعيـة عالميًـا وتعطيـل سلاسـل التوريـد، لا سـيما مـن أوكرانيـا التـي تُعـد مـن الموردين الرئيسـيين للـذرة إلـى السـوق المصريـة. ونتيجـة لهـذه التطـورات، انخفضـت قيمـة واردات مصـر مـن

الـذرة مـن 2.85 مليـار دولار أمريكـي فـي عـام 2021 إلـى 2.46 مليـار دولار فـي عـام 2023، مـا يعكـس التأثير المباشـر للأزمة الجيوسياسـية علـى الأمـن الغذائـي وسلاسـل الإمـداد فـي الـبلاد .

رابعا: انتاج قصب السكر في مصر

اتخـذت الدولـة عـددًا مـن الإجـراءات لدعـم زراعـة قصـب السـكر وتحفيـز المزارعيـن علـى زيـادة الإنتـاج خلال عـام 2025، وذلـك في إطار اسـتراتيجية تسـتهدف تعزيـز الأمـن الغذائـي المحلي وتقليـل الاعتماد علـى الاسـتيراد. ومـن أبـرز هـذه الإجـراءات، تحديـد سـعر توريـد الطـن عنـد 2500 جنيـه، بالإضافـة إلـى تقديـم حوافـز إضافيـة تصـل إلـى 100 جنيـه للطـن للفدادين التـي يتجـاوز إنتاجهـا 40 طنًـا، و50 جنيهًـا للفدادين التـي يتخطـى إنتاجهـا 30 طنًـا، مـا يُمثـل خطـوة مهمـة لتشـجيع الإنتاجيـة العاليـة وتحسـين العائـد الاقتصـادي للمزارعيـن.

كمـا شـملت الجهـود الحكوميـة التوسـع فـي اسـتخدام الزراعـة بالشـتل لرفـع كفـاءة الإنتـاج، ودعـم عمليـات الترقيـع للأراضـي البـور، فـضلًا عـن المسـاهمة فـي مكافحـة الآفـات والحشـائش لضمـان جـودة المحصـول. وأعلنـت وزارة التمويـن والتجـارة الداخليـة عـن اسـتعدادها الكامـل لموسـم قصـب السـكر لعـام 2025، مـن خلال تشـغيل جميـع مصانـع السـكر، واسـتهداف شـراء نحـو 6 ملاييـن طـن مـن المحصـول، بإجمالـي إنتـاج متوقـع يبلـغ 650 ألـف طـن مـن السـكر. وبلغـت المخصصـات الماليـة الموجهـة لشـراء القصـب حوالـي 16 مليـار جنيـه، بـخلاف 7 مليـارات جنيـه مخصصـة للعمليـات الصناعيـة، مـا يعكـس التـزام الدولـة بتوفيـر التمويـل اللازم لدعـم هـذا القطـاع الحيـوي.

جدول رقم (7): صادرات وواردات مصر من السكر والمصنوعات السكرية

العام	واردات مصر من السكر والمصنوعات السكرية (مليون دولار أمريكي)	صادرات مصر من السكر والمصنوعات السكرية (مليون دولار أمريكي)
2019	401.6	254.1
2020	286.1	265.4
2021	484	362.9
2022	624	457.7
2023	666.6	630.6

المصدر: Trade Map, 2025

تأتي هذه الإجراءات الحكومية في سياق التصدي لارتفاع واردات مصر من السكر ومصنوعاته، والتي بلغت 666 مليون دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بـ286.1 مليون دولار فقط في عام 2020، ما يعكس فجوة غذائية متزايدة في هذا القطاع الحيوي. في المقابل، شهدت صادرات مصر من السكر نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من 265 مليون دولار في عام 2020 إلى 630.6 مليون دولار في 2023، ما يعكس تحسنًا في القدرة التصديرية وتوسيع الأسواق الخارجية للمنتجات المصرية.

ويُستدل من ذلك على أن الدولة تبنت سياسة شاملة لتعزيز الأمن الغذائي، من خلال دعم الإنتاج المحلي وتوسيع الاستثمارات الزراعية، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بجذب رؤوس الأموال الأجنبية. وقد أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن تجهيز الدولة ما بين 2

إلى 3 ملايين فدان للاستصلاح الزراعي، مع تأكيده على انفتاح مصر الكامل أمام الشراكة مع المستثمرين المحليين والدوليين. وفي هذا الإطار، شهد قطاع الزراعة زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ارتفعت من 18 مليون دولار في العام المالي 2021/2020 إلى 36 مليون دولار في 2022/2021، بما يعكس ثقة المستثمرين في فرص النمو الزراعي بمصر .

تحسين الانتاجية وادارة الموارد المائية

لتحقيق الأمن الغذائي وضمان استقرار الأسواق في مصر، تبرز الحاجة إلى تبني حزمة من الإجراءات المتكاملة التي تستهدف رفع كفاءة القطاع الزراعي وتعزيز مرونته في مواجهة التحديات. ويأتي في مقدمة هذه الإجراءات تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال اعتماد التقنيات الحديثة والممارسات المستدامة، مثل الزراعة الذكية والرقمنة الزراعية، بما يسهم في تعظيم العائد من وحدة الأرض.

كما تُمثل إدارة الموارد المائية أولوية استراتيجية، في ظل محدودية المياه وتغيرات المناخ، حيث يتطلب ذلك تطوير أنظمة الري التقليدية، وتعميم أساليب الري الحديث لترشيد استهلاك المياه وتعزيز كفاءة استخدامها. وإلى جانب ذلك، فإن تعزيز الاقتصاد الريفي يُعد ركيزة أساسية، من خلال دعم دخل المزارعين وتحسين ظروف معيشتهم، بما يسهم في الحد من الفقر الريفي وتحقيق تنمية شاملة.

وفي هذا الإطار، تشكل المبادرات الزراعية الداعمة عاملًا مهمًا، وعلى رأسها مبادرة «الاستثمارات الزراعية المستدامة» التي أطلقتها مصر عام 2015 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي للتنمية

الزراعية (إيفاد)، والتي هدفت إلى تقليص معدلات الفقر في الريف، وتحقيق الأمن الغذائي، ودعم صغار المزارعين، وتحسين البنية التحتية الزراعية. وتبرز أهمية تكرار مثل هذه المبادرات وتعزيزها خلال الفترة المقبلة لتوفير قاعدة زراعية أكثر استدامة وقدرة على تلبية احتياجات السكان .

ختاما، تُكثّف الحكومة المصرية جهودها لتحقيق الأمن الغذائي عبر تعزيز الاستثمارات الزراعية، وتوسيع الرقعة الزراعية، ودعم المزارعين لمواجهة تحديات نقص الغذاء وارتفاع أسعاره عالميًا. ورغم هذه الجهود، تبرز الحاجة إلى تبني نماذج مبتكرة ومستدامة تستلهم من التجارب الدولية في إدارة الموارد المائية والتكيف مع التغيرات المناخية والضغوط السكانية. ويُعَدّ ترتيب مصر في المركز 77 عالميًا بمؤشر الأمن الغذائي لعام 2022 مؤشرًا على ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية، وتوسيع الشراكات التنموية، وتطبيق سياسات زراعية متكاملة تضمن استدامة الإنتاج وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد لمواجهة الأزمات العالمية .

تحقيق الأمن الغذائي في مصر يتطلب الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، لاسيما في الدول التي تغلبت على محدودية الموارد الطبيعية والظروف المناخية الصعبة عبر سياسات مبتكرة وإدارة مستدامة للمياه. ويُعد التخطيط طويل الأمد عاملاً حاسمًا في رفع كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية والصناعية، بما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز مكانة مصر عالميًا. ومن أجل بناء منظومة غذائية resilient قادرة على مواجهة الأزمات، تبرز أهمية الشراكة المتكاملة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى جانب ضرورة تبني سياسات استباقية تحول التحديات إلى فرص، بما يرسّخ أسس الأمن الغذائي المستدام.

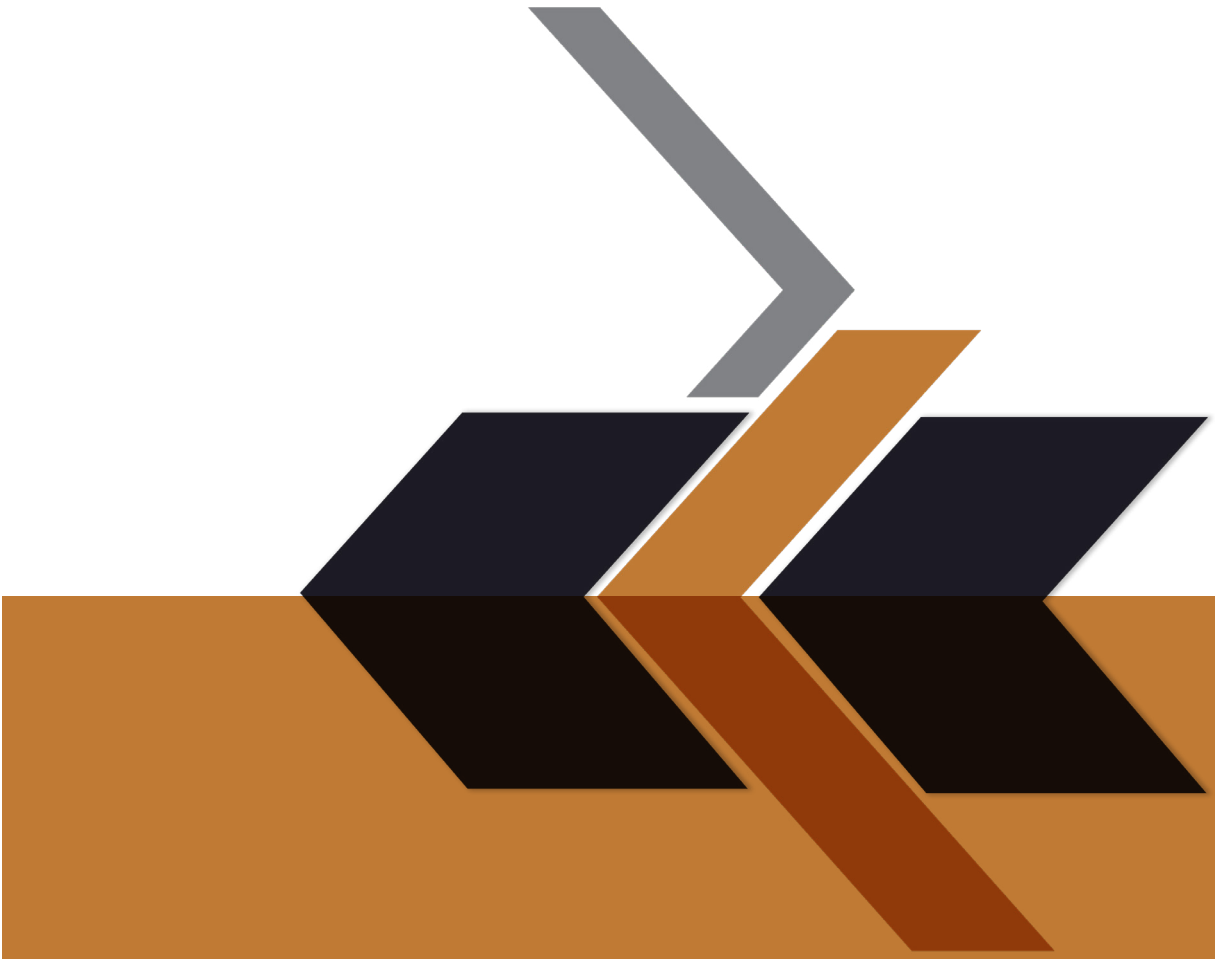

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg